الأمم المتحدة S/2014/957

مجلس الأمن

Distr.: General
30 December 2014
Arabic
Original: English

تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية المقدم عملا بالفقرة ٣٩ من قرار مجلس الأمن ٢١٤٧ (٢٠١٤)

أولا - مقدمة

١ - يقدم هذا التقرير عملا بالفقرة ٣٩ من قرار مجلس الأمن ٢١٤٧ (٢٠١٤)، الذي طلب مني المجلس بموجبها إجراء استعراض استراتيجي لبعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية ولوجود الأمم المتحدة الأوسع نطاقا في جمهورية الكونغو الديمقراطية من أجل تقديم توصيات بشأن أهداف البعثة وأنشطتها واستراتيجية خروجها والنشر الفعال لمواردها في المستقبل إلى مجلس الأمن بحلول ٣٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، مع مراعاة الحاجة إلى مواصلة زيادة فعالية البعثة. ويتضمن هذا التقرير أهم الاستنتاجات التي خلص إليها ذلك الاستعراض وتوصيات فيما يتعلق بتوجه البعثة في المستقبل.

ثانيا - الاستعراض الاستراتيجي

٢ - عملا بقرار مجلس الأمن ٢١٤٧ (٢٠١٤) واستنادا إلى تحليل منقح للنزاع، قيّم كل من البعثة وفريق الأمم المتحدة القطري في جمهورية الكونغو الديمقراطية تنفيذ المهام المنوطة بالبعثة وناقشا شروط تقليصها في المستقبل. ومن أجل وضع الصيغة النهائية للاستعراض وإعداد التوصيات، أوفدتُ فريقا متكاملا من مقر الأمم المتحدة إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية من ٥ إلى ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر، حيث تلقى إحاطات من البعثة ومنظومة الأمم المتحدة الأوسع نطاقا وتشاور مع ممثلين عن الحكومة، بمن فيهم رئيس الوزراء، ووزراء الخارجية والدفاع والداخلية والعدل وكبار ممثلي القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية والشرطة الوطنية الكونغولية. واجتمع الفريق أيضا برئيسي مجلس الشيوخ والجمعية الوطنية، وقادة المجموعات البرلمانية، ورئيس اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات،

090115 060115 14-67877 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

ومسؤولين عن إدارة المقاطعات والأقاليم وممثلين عن السلك الدبلوماسي والمنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني. وزار أعضاء الفريق مدن بييني وبوكافو وبونيا ودونغو وغوما وكاليمي ولوبومباشي ومانونو ومبانداكا وشابوندا بالإضافة إلى كينشاسا.

٣ - وقبل زيارة الفريق قام مكتب الشراكات الاستراتيجية في مجال حفظ السلام بزيارة في إطار استعراض للأفراد النظاميين، ومخصصات الترفيه، ومدى كفاية خدمات الدعم، والمسائل التشغيلية التي أثرت على سلامة الأفراد النظاميين وأمنهم.

ثالثا - النتائج

ألف - الوضع السياسي

٤ - طغت الانتخابات المقبلة على المناقشات مع المحاورين من مختلف الانتماءات السياسية. وساهمت التخمينات بشأن المراجعة الدستورية الرامية إلى تمديد فترة ولاية الرئيس قبل الانتخابات الوطنية لعام ٢٠١٦ في زيادة التوتر السياسي، حيث ضمت بعض الشخصيات السياسية من داخل الائتلاف الحاكم صوتها إلى أصوات المعارضة السياسية، والكنيسة الكاثوليكية والمجتمع المدني لمعارضة أي مراجعة دستورية. وتفاقمت حالة عدم اليقين في أوساط النخبة السياسية بسبب المدة الفاصلة بين إعلان الرئيس جوزيف كابيلا في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣ والتعديل الوزاري الفعلي الذي تم في ٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤. وأهاب المحاورون، من أحزاب المعارضة والمجتمع المدني في جميع أنحاء البلاد، بالمجتمع الدولي أن يحول دون إدخال تغيير على الدستور. وارتأى الشركاء الدوليون أن النقل السلمي للسلطة شرط أساسي لسلام البلد واستقراره في المستقبل.

٥ - ورأى كثير من المحاورين أن الانتخابات المقبلة من المحتمل أن تكون مصدرا للتوتر والتنافس وربما العنف وانتهاكات حقوق الإنسان في أماكن مختلفة من البلد، وخاصة إذا لم تُعتبر حرة ونزيهة. إلا أن الحكومة لم تشاطر هذا الرأي. وأشار بعض المحاورين إلى وجود تضييق متزايد لهامش التحرك السياسي وحرية التعبير والإعلام، حيث يحتمل أن يؤدي ذلك إلى اندلاع العنف وانتهاكات حقوق الإنسان. وأدان الشركاء الدوليون والمدافعون عن حقوق الإنسان بالإجماع قرار الحكومة طرد مدير مكتب الأمم المتحدة المشترك لحقوق الإنسان في أعقاب نشر تقرير حقوق الإنسان عن الانتهاكات التي يزعم أن الشرطة ارتكبتها خلال عملية ليكوفي. واعتُبر قرار الحكومة مؤشرا على أن هامش التحرك للمدافعين عن حقوق الإنسان ما انفك يتقلص وأنه يتعين التفاوض بشأنه. وأعرب حلفاء الرئيس عن القلق من أن المعارضة السياسية تفتقر إلى نهج بنّاء، حيث ادعوا أن إذاعة أوكابي تُستخدم لتشجيع

عدم الاستقرار. وأوَّل البعض التعديل الأخير للقوات المسلحة على أنه محاولة من قيادة البلد لتشديد الرقابة قبل الدورة الانتخابية المقبلة، بالرغم من أن البعض الآخر ذكر أن إعادة الهيكلة يمكن أن تسهم أيضا في زيادة تحديث تلك القوات. واعتُبر التأثير على الجماعات المسلحة المدفوع باعتبارات سياسية ظاهرة متزايدة في سياق ما قبل الانتخابات.

٦ - وأشارت الحكومة إلى إحراز تقدم صوب إتمام الإطار التشريعي للانتخابات. فقد قُدمت ثلاثة مشاريع قوانين إلى البرلمان لمناقشتها واعتمادها، بما في ذلك اقتراح من قبل الحكومة يرمي إلى تعديل الأحكام ذات الصلة من الدستور لتغيير نظام التصويت في انتخابات مجالس المحافظات، وحكام الأقاليم ومجلس الشيوخ من الاقتراع المباشر إلى الاقتراع غير المباشر. وقد انتقدت أحزاب المعارضة التعديل المقترح وفسرته على أنه وسيلة لإرجاء الانتخابات الرئاسية لعام ٢٠١٦. وتوقع كثير من المحاورين تأخيرا في إجراء الانتخابات، في ضوء الخطوات التي لم تُنجز بعدُ، بما في ذلك مراجعة قوائم الناخبين، والتعداد الإداري المقرر، واعتماد خارطة طريق الدورة الانتخابية وميزانيتها.

٧ - وكانت هناك وجهات نظر متباينة حول تسلسل الانتخابات وأهمية إجراء الانتخابات المحلية، وهي الجزء الأخير من الدورة الانتخابية التي ينص عليها الاتفاق الشامل والجامع لعام ٢٠٠٢. وستكون الانتخابات المحلية مطابقة تقريبا للانتخابات الوطنية من حيث عدد الناخبين ومراكز الاقتراع ولكن أكثر تعقيدا بكثير إذ يقدر عدد المترشحين المحتملين بمئات الآلاف. ولاحظ معظم المحاورين أن الانتخابات المحلية تنطوي على احتمال مفاقمة النزاعات المحلية والطائفية والتنافس على الموارد. وأشار رئيس اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات إلى أن التحضيرات جارية لإجراء الانتخابات المحلية في عام ٢٠١٥، وأكد الحاجة إلى القيام أولا بتحديث قائمة ناخبين استنادا إلى التعداد السكاني.

٨ - وأشارت الحكومة إلى أنها ترجو الحصول على الدعم التقني واللوجستي لتنظيم الانتخابات. وأهابت أحزاب المعارضة والمجتمع المدني بالبعثة أن تستخدم مساعيها الحميدة لضمان إجراء الانتخابات في الوقت المناسب تمشيا مع الدستور، ودعا بعضها البعثة إلى القيام بدور مماثل لما قامت به عندما دعمت انتخابات عام ٢٠٠٦. وفي أعقاب طلب الرئيس كابيلا من البعثة وقف مبادرة المائدة المستديرة التي تضطلع بها في سياق الانتخابات، أوضحت الحكومة أنها ليست ضد استخدام البعثة لمساعيها الحميدة طالما يكون ذلك في ظل احترام المبادئ الرئيسية للسيادة وبطريقة غير رسمية. وأكد الشركاء الدوليون أن انخراطهم ودعمهم المالي يتوقفان على نشر جدول زمني تام للانتخابات واعتماد القانون الانتخابي.

ولم يُحصّل بعدُ الدعم المقدم من الجهات المانحة للبرنامج المتصل بالانتخابات الذي ينفذه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

باء - تنفيذ إطار السلام والأمن والتعاون

٩ - أكد المحاورون الحكوميون أن الحكومة ماضية قدما في تنفيذ التزاماتها الوطنية بموجب إطار السلام والأمن والتعاون. وكرر أعضاء المعارضة تأكيد طلبهم مواصلة الحوار الوطني، في حين دعا المجتمع المدني إلى تحقيق تقدم فيما يتعلق بالإصلاحات الأساسية. وأشارت الحكومة إلى عدم إحراز الجهات الموقعة الأخرى في المنطقة لتقدم في تنفيذ التزاماتها بموجب الإطار. وشاطرها هذا الرأي المحاورون من مختلف الانتماءات السياسية في جمهورية الكونغو الديمقراطية، الذين أهابوا بالمجتمع الدولي إلى ضمان وفاء جميع الجهات الموقعة بالتزاماتها. وأفاد العديد من المحاورين أن بعض دول الجوار تؤدي دورا مزعزعا للاستقرار.

١٠ - وركزت المناقشات مع الحكومة بشأن تنفيذ الالتزامات الوطنية على إصلاح القطاع الأمني. وأشار وزير الدفاع الى خطة إصلاح الجيش الممتدة على ١٠ سنوات، وسلط الضوء على التقدم المحرز نحو إرساء الإطار القانوني وبناء قدرات القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية. وبالإضافة إلى تقديم المشورة التقنية، طلب الوزير المساعدة من البعثة على توفير البنية التحتية والمعدات وإيجاد حلول لحوالي ٠٠٠ ١٠٠ من أعضاء القوات المسلحة الذين تجاوزوا سن التقاعد أو غير المؤهلين للخدمة. وردا على اقتراح البعثة المساهمة في تدريب القوات المسلحة من خلال توفير مجموعة تدريبات شاملة لوحدة الاستجابة السريعة، أعربت الحكومة عن تفضيلها لمواصلة التدريب مع الشركاء الثنائيين. ويتوخى اقتراح البعثة الجمع بين المدربين الوطنيين والثنائيين تحت مظلة الأمم المتحدة.

١١ - وأشارت الحكومة إلى إحراز تقدم في بناء قدرات الشرطة، بما في ذلك اعتماد التشريع الضروري الذي يقوم عليه الإطار القانوني الرئيسي للشرطة والخطة الخمسية لإصلاح الشرطة؛ وإنشاء الهيئات الرئيسية لتنسيق الإصلاح؛ واتخاذ خطوات لإنشاء أكاديمية للشرطة. ومع ذلك، فإن ثلثي أفراد الشرطة الوطنية الكونغولية لا يزالون يفتقرون إلى التدريب الأساسي. وأعربت الحكومة عن تقديرها لجهود التدريب التي تبذلها شرطة الأمم المتحدة وطلبت استمرارها. وأكد محاورون آخرون الحاجة إلى مزيد من المشاركة السياسية والدعم المالي من السلطات الوطنية للنهوض بإصلاح الشرطة الوطنية.

١٢ - ولاحظ وزير العدل التقدم في إصلاح جهاز القضاء، بما في ذلك التقدم صوب إنشاء المحكمة الدستورية ومحكمة النقض ومجلس الدولة على النحو المتوخى في الدستور، وشدد

على أهمية إنشاء محاكم في كل واحد من الأقاليم الـ ١٤٥ من أجل استعادة سلطة الدولة بالفعل والفصل في المنازعات على المستوى المحلي.

١٣ - واعتبر معظم المحاورين اللامركزية عملية معقدة على المدى ومحفوفة بالتوتر على المدى الأطول. وبالرغم من أن ٩ من أصل ١٥ مشروع قانون بشأن اللامركزية قد صوت عليها البرلمان، فإن هذه العملية أوقفت. ويتعين زيادة عدد المحافظات من ١١ إلى ٢٦، ولكن الخلاف مستمر حول ترسيم حدود المحافظات الجديدة في كاتانغا وكاساي الشرقية. وأكدت السلطات المحلية على ضرورة قيام الحكومة المركزية بتنفيذ الحكم الدستوري القاضي بحصول المحافظات على ٤٠ في المائة من الإيرادات التي تولدها، حتى يتسنى لإدارة الدولة العمل على المستوى المحلي.

١٤ - وأبرز رئيس الوزراء التقدم في مجال استقرار الاقتصاد الكلي. ولكن بالرغم من الأداء القوي للاقتصاد الكلي، فإنه نظرا لتسارع النشاط الاقتصادي باطراد وانخفاض التضخم بشكل حاد، لا يزال الفقر متفشيا والاقتصاد ضعيفا، مما يعرض هذا التقدم لخطر الانتكاس. وأعاقت محدودية الحيز المالي وصدمات إيرادات الإنفاق الاستثماري الضروري لتحقيق النمو الشامل.

جيم - الأمن وحماية المدنيين وحقوق الإنسان

الحالة الأمنية

١٥ - لقد سُلط الضوء على الهزيمة العسكرية لحركة ٢٣ آذار/مارس في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣ وما تلاها من بسط لسلطة الدولة في المناطق المحررة باعتبارهما إنجازين هامين حسّنا من الوضع الأمني في مناطق عديدة. ولكن يُخشى أن عدم إحراز تقدم في تنفيذ إعلان نيروبي قد يقوض هذه الإنجازات. وما يبعث على القلق بوجه خاص هو تعثر تنفيذ قانون العفو وإعادة المقاتلين الكونغوليين السابقين في حركة ٢٣ مارس من مواقع تجمعهم في أوغندا ورواندا إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية.

١٦ - ورغم الهزيمة العسكرية لحركة ٢٣ مارس، ما زالت الجماعات المسلحة الكونغولية والأجنبية، بما فيها تحالف القوى الديمقراطية والقوات الديمقراطية لتحرير رواندا والعديد من جماعات مايي مايي، تشكل تهديداً للسكان المدنيين وللاستقرار والتنمية بوجه عام في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية ومنطقة البحيرات الكبرى. وهذه الجماعات المسلحة متورطة في أنشطة إجرامية منها الاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية والاتجار بالأسلحة والذخائر

والتهريب وفرض ضرائب غير قانونية. وهناك تقارير متواصلة عن الفساد والتآمر بين هذه الجماعات المسلحة وأفراد داخل الإدارة وقوات الأمن الكونغولية.

١٧ - وخلال الأشهر القليلة الماضية، نفذت القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية، بدعم من البعثة، عمليات عسكرية ضد تحالف القوى الديمقراطية في إقليم بيني، بكيفو الشمالية، أسفرت عن تكبد الطرفين لخسائر فادحة. ومع أن تحالف القوى الديمقراطية قد ضَعف إلى حد كبير، فإن الشبكات التي تدعمه ما زالت سليمة وما زالت هذه الجماعة تحتفظ بمعظم هياكلها للقيادة والسيطرة. وانسحبت الجماعة إلى مناطق نائية حيث ما برحت تشن هجمات غير متناظرة ضد المدنيين والقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية. ومنذ تشرين الأول/أكتوبر، أسفرت الهجمات المنسوبة إلى هذا التحالف وإلى جهات متعاونة مجهولة الهوية عن تقتيل ما يزيد على ٢٥٠ مدنياً. وتسببت أيضاً في التشرد وفي ظهور مشاعر مناهضة للبعثة يغذيها جزئياً تصور أن البعثة لم تشارك بما يكفي في العمليات العسكرية ضد تحالف القوى الديمقراطية، وفي المناورة السياسية.

١٨ - وفي بيني، دعا كل من السلطات المحلية والمجتمع المدني إلى زيادة فعالية مشاركة قوة البعثة في العمليات العسكرية ضد التحالف، وذلك بسبل منها تنفيذ عمليات أحادية الطرف. ووفقاً لما تظهره بوضوح الحالة في منطقة بيني، فإن الجهود التي تبذل لشل نشاط الجماعات المسلحة المنتشرة والمتمتعة بدعم الشبكات الإجرامية المحلية وعناصر من القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية تستغرق بعض الوقت لكي تتجسد في نتائج ملموسة. وتؤكد هذه الحالة أيضاً ضرورة أن تعزز البعثة الجوانب غير العسكرية لاستجابتها، مثل التفاعل المكثف مع المجتمعات المحلية، واتخاذ تدابير لبناء الثقة، وبذل الجهود للتصدي لما تقوم به الجهات المخربة المحلية من تضليل إعلامي وتلاعب فيما يتعلق بالأسباب السياسية المحتملة للحوادث.

١٩ - وكانت القوات الديمقراطية لتحرير رواندا السبب الرئيسي لعدم الاستقرار المتكرر في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية ومنطقة البحيرات الكبرى خلال السنوات العشرين الماضية. وأصبحت حماية المجتمعات المحلية من هذه القوات السبب المعلن لوجود العديد من الجماعات المسلحة الكونغولية الناشطة. وفي وقت سابق من هذا العام، أعلنت القوات الديمقراطية لتحرير رواندا عن خطط ترمي إلى نزع السلاح والتسريح والدخول في عملية لتحقيق السلام. وفي أوائل حزيران/يونيه، قام ١٨٦ مقاتلاً من الرتب الدنيا بإلقاء سلاحهم في كيفو الشمالية وكيفو الجنوبية ودخلوا إلى مخيمات مؤقتة لنزع السلاح، إلى جانب ٤٢٨ من المعالين. وقد نُقل معظمهم إلى موقع للعبور في كيسانغاني. ولم ترد منذ ٩ حزيران/يونيه

تقارير عن استسلام عدد هام من أفراد هذه القوات في إطار نزع السلاح الطوعي الذي أعلنت عنه، وإن كان قرابة ١٥٠ عنصرا قد استسلموا في ٢٨ كانون الأول/ديسمبر.

٢٠ - وفي ٢ تموز/يوليه، منح اجتماع وزاري مشترك بين الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي والمؤتمر الدولي لمنطقة البحيرات الكبرى القوات الديمقراطية لتحرير رواندا مهلة نهائية مدتها ستة أشهر، لغاية ٢ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥، لكي تستسلم دون شروط أو تتعرض إلى عملٍ عسكري. وقد حظي هذا القرار منذ ذلك الحين بالتأييد في عدة مؤتمرات قمة إقليمية.

٢١ - وأكدت الحكومة الكونغولية أنها ستتقيد بالموعد النهائي ٢ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥. وتتولى البعثة التخطيط والإعداد للعمليات العسكرية التي ستشن ضد القوات الديمقراطية لتحرير رواندا مع مراعاة تشتت أفراد الجماعة واندساسهم في صفوف السكان المحليين. واستناداً إلى الدروس المستفادة من الماضي، فإن العمليات العسكرية يمكنها أن تُضعف القوات الديمقراطية لتحرير رواندا لا أن تقضي عليها. ويتعين أن ينفذ العمل العسكري في إطار استراتيجية شاملة تتضمن مجموعة من الخطوات غير العسكرية ترمي إلى قطع مصادر تمويل الجماعة، وإحداث انقسام بين القيادة والمقاتلين بإيجاد الحوافز لزيادة عمليات الانشقاق، وإقامة العدالة فيما يتعلق بالجرائم الخطيرة، والحيلولة بين الجماعة ودائرة تجنيدها. ويدعم كل من البعثة ومكتب المبعوث الخاص لمنطقة البحيرات الكبرى هذه المبادرات غير العسكرية.

٢٢ - ومع أن العمليات المشتركة التي تنظم ضد كل من تحالف الوطنيين من أجل كونغو حر وذي سيادة وجماعة ندوما للدفاع عن الكونغو تتواصل في كيفو الشمالية، لا تزال البعثة تضطلع بدور في المناطق المتضررة من جيش الرب للمقاومة الواقعة في مقاطعة أورينتال. ومن المحتمل أن يعاد النظر في نشرها الحالي نظراً للتحسن العام الذي طرأ على الحالة الأمنية نتيجة العمليات المشتركة التي نفذت مع كل من القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية وفرقة العمل الإقليمية للاتحاد الأفريقي ضد جيش الرب للمقاومة. وفي منطقة إيتوري، تواصل عناصر من جماعة المايي - مايي سيمبا مهاجمة المدنيين في إقليم مامباسا. وعُلقت العمليات التي تنفذها القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية ضد قوات المقاومة الوطنية في إيتوري نتيجة مفاوضات لا تزال جارية بين السلطات الكونغولية وكوبرا ماتاتا، قائد قوات المقاومة الوطنية في إيتوري من أجل استسلام الجماعة.

٢٣ - ويواجه إقليم كاتانغا، وهو أغنى أقاليم البلد وأكثرها حساسية من الناحية السياسية، حالة أمنية صعبة وأزمة إنسانية معقدة، حيث بلغ عدد المشردين داخليا نحو ٠٠٠ ٥٨٣

شخص. فقد زعزعت حركة بكاتا كاتانغا استقرار مناطق كبيرة من الإقليم منذ عام ٢٠١٢، عندما أخذ كيونوغو موتانغا جيديون، إثر هروبه من السجن، يجبر السكان المحليين، بمن فيهم الأطفال، على الانضمام إلى صفوفه أو الهرب. وتشمل الأعمال الوحشية المرتكبة القتل والنهب وحرق المنازل والابتزاز والتعذيب والسخرة والتجنيد في جماعات مسلحة، بالإضافة إلى العنف الجنسي، مما تسبب في تشرد نحو نصف مليون شخص، مع تدمير المئات من المنازل والمدارس والمستوصفات وغيرها من المباني العامة. ومنعت عمليات القوات المسلحة الكونغولية بكاتا كاتانغا من احتلال المراكز السكانية الرئيسية. وأسفر النزاع الطائفي بين البالوباكات والأقزام في أقاليم كاليمي وكابالو ونيونزو عن التشرد وحدوث انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان ارتكبتها بصورة رئيسية ميليشيا البالوباكات ضد الأقزام. وإضافةً إلى ذلك، أصبحت جماعات مسلحة من مقاطعتي كيفو الشمالية وكيفو الجنوبية، بما فيها قوات التحرير الوطنية وجماعتا رايا موتومبوكي ومايي - مايي ياكوتومبا، موجودة الآن في كاتانغا، حيث اجتذبتها مناجم الذهب والكولتان الحِرفية الواقعة في شمالها. وأدى كذلك غياب سلطة الدولة إلى تشكيل مجموعات محلية للدفاع عن النفس هدفها حماية المجتمعات المحلية من الجماعات المسلحة أصبحت في حد ذاتها مصدراً للنزاع في كثير من الأحيان. وحظي وجود البعثة بترحيب كل من المجتمع المدني والسلطات المحلية، ولكنه اعتُبر غير كاف بالنظر إلى حجم المقاطعة وتحدياتها. وارتأت الحكومة عدم تقديم تفاصيل عن الدور الذي تريد من البعثة أن تؤديه في كاتانغا.

٢٤ - وظلت الحالة الأمنية هادئة نسبياً في غرب جمهورية الكونغو الديمقراطية. ويُحتمل أن يحتدم النزاع المحلي، لا سيما في المقاطعات التي هي معاقل تقليدية للمعارضة السياسية، بما فيها مقاطعة الكونغو السفلى وإكواتور ومقاطعتي كاساي.

دور بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية

٢٥ - أجمع المحاورون على أن لواء التدخل التابع للقوة يظل أداة هامة في استراتيجية أوسع نطاقاً لإنهاء دورات العنف المتكررة في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية ومنطقة البحيرات الكبرى. وأكد المحاورون الحكوميون من جديد أن شل نشاط الجماعات المسلحة يظل أولوية رئيسية، مكررين أن العمليات ضد تحالف القوى الديمقراطية هي أولويتهم القصوى، وأقرت الحكومة بالدعم المقدم من البعثة أثناء العمليات التي نُفذت ضد الجماعات المسلحة، وأكدت الحاجة إلى زيادة العمليات القتالية المشتركة. وشددت أيضاً على ضرورة تعزيز الجهود التي تبذلها البعثة في مراقبة الحدود، بما في ذلك من خلال استخدام المنظومة الجوية التي تعمل بدون طيار.

٢٦ - وأكدت البعثة أن العمليات المشتركة مع القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية كانت أكثر فعالية، حيث أن لدى تلك القوات في أغلب الأحيان استخبارات أفضل والقدرة على الاحتفاظ بالمناطق التي أُخليت من الجماعات المسلحة. وزادت العمليات المشتركة أيضاً من الملكية الوطنية ومن التصميم كما أنها تسهم في منع القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية من ارتكاب انتهاكات لحقوق الإنسان. وعلى الرغم من هذه المزايا، تبين أن العمليات الأحادية الطرف التي تنفذها البعثة هي عمليات لا غنى عنها في حالات إخفاق الحكومة في حماية المدنيين المهددين. واعتُبر الدعم اللوجستي المقدم إلى القوات المسلحة لتنفيذ عمليات مشتركة، وفق سياسة بذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان، ضرورياً لتنفيذ عمليات عسكرية فعالة والمحافظة على إرادة القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية أن تقاتل وأن تتعاون مع البعثة. وتظل سياسة بذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان ذات أهمية حاسمة لدى الاضطلاع بولاية البعثة مع أن الحكومة أعربت عن تخوف من تأثير هذه السياسة على فعالية عملياتها.

نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج

٢٧ - إن توفير بدائل مستدامة للمقاتلين السابقين جانب ضروري لعملية شل نشاط الجماعات المسلحة. وقد وضعت الحكومة الخطة الثالثة لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وبدأت تجميع المقاتلين السابقين في مواقع ثلاثة في كيتونا وكامينا وكوتاكولي. والأنباء الواردة مؤخرا عن موت مقاتلين سابقين مرضا وجوعا في مخيم كوتاكولي تؤكد ضرورة أن توفر الحكومة الموارد اللازمة لتحسين الظروف السيئة في المواقع المخصصة لفترة ما قبل نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، وذلك بسبل منها إتاحة المساهمة التي تعهدت بها للخطة الجديدة وقدرها ١٠ مليون دولار. ومن المتوقع أن تزداد أنشطة البعثة التي تنفذ في دعم الخطة بمجرد أن تدخل مرحلة إعادة الإلحاق وإعادة الإدماج في عام ٢٠١٥، ولا سيما فيما يتعلق بأنشطة إدارة الأسلحة والذخائر.

٢٨ - واعتُبرت عملية إعادة إدماج المقاتلين السابقين، بمن فيهم الأطفال المرتبطون بالقوات والجماعات المسلحة، الشاغل الأكبر. ويعد إيجاد فرص مستدامة لإعادة إدماج المقاتلين السابقين في المجتمعات المحلية التي يعودون إليها أمراً بالغ الأهمية لإحلال السلام والاستقرار الدائمين في البلد. ويظل تأمين التمويل اللازم تحدياً رئيسياً. والفريق القطري على استعداد لدعم الحكومة فيما يتعلق بإعادة الإدماج متى توفرت الأموال.

حماية المدنيين وحقوق الإنسان

٢٩ - لا تزال مسألة حماية المدنيين هي المهمة ذات الأولوية بالنسبة للبعثة. وكان انعدام الأمن السائد والخوف من التعرض لهجوم الشاغلين الرئيسيين اللذين أثارهما ممثلو السكان المحليين في المناطق المتضررة من النزاع. وطلبوا إلى البعثة أن تفعل المزيد لحمايتهم. وبينت التفاعلات مع المجتمع المدني أن ولاية البعثة وقدرتها ليستا مفهومتين بشكل واضح لدى السكان. وكان هناك تصور سائد لدى السكان المحليين أن لواء التدخل هو الوحيد الذي يمكن له اتخاذ إجراءات قوية لحماية المدنيين، وهو أمر غير صحيح. ودعت معظم الجهات الفاعلة من غير الدول البعثة لزيادة جهودها الرامية إلى حماية المدنيين، بينما أعطت الحكومة دفعة قوية لإحداث تخفيض كبير في عدد قوات البعثة، وفقاً لما يرد في الفقرة ٤٣ أدناه، مع أنها أرادت الاحتفاظ بلواء التدخل التابع للقوة.

٣٠ - وبات أداء بعض وحدات البعثة وأثرها محط انتقاد كثير، ولا سيما من المحاورين الوطنيين. فنشر البعثة هو أساسا عملية ثابتة وسلبية. وارتُئي أن لواء التدخل التابع للقوة والألوية الإطارية لم تعمل بالمستوى الأمثل. وأُفيد بأن ألوية إطارية عديدة لم تُسير دوريات إلى أشد المناطق هشاشة في مناسبات عديدة، بينما تقصر أنشطة دورياتها على ساعات النهار فحسب. وأفادت تقارير بتردد بعض الوحدات في التدخل عسكرياً ضد جماعات مسلحة رغم تلقيها الأوامر من قيادة البعثة بأن تفعل ذلك.

٣١ - وأشار كل من قيادة البعثة وأعضاء السلك الدبلوماسي إلى الحاجة إلى إزالة التمييز بين لواء التدخل التابع للقوة والألوية الإطارية. فعلى الرغم من احتمال أن يكون الإذن لجميع الوحدات بالقيام بعمليات هجومية محددة الأهداف لشل نشاط الجماعات المسلحة أمرا غير عملي، يلزم اتخاذ تدابير عاجلة من أجل ضمان مساهمة أكثر فعالية للألوية الإطارية في الأنشطة المضطلع بها في سياق شل نشاط الجماعات المسلحة وحماية المدنيين. وتتحمل هذه الألوية، على قدم المساواة مع لواء التدخل، المسؤولية الكاملة عن حماية المدنيين، كما تمتلك السلطة الكاملة لاتخاذ جميع التدابير اللازمة لهذا الغرض.

٣٢ - وعلى الرغم من حدوث انخفاض كبير في عدد انتهاكات جميع الأطراف لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي على مدى العقد الماضي، تواصل الجماعات المسلحة وقوات الدفاع والأمن الوطنية ارتكاب الانتهاكات الجسيمة ويستمر إفلاتها من العقاب. ورغم إحراز بعض التقدم، لا يحاكم ولا يدان عدد كبير جدا من الجناة من الضباط السامين في القوات المسلحة والشرطة الوطنية الكونغولية. ويشمل ذلك العدد عناصر من القوات المسلحة المتورطة في الاغتصاب الجماعي الذي وقع في مينوفا، كيفو الجنوبية، في

عام ٢٠١٢. وتبين أن من الضروري فصل منتهكي حقوق الإنسان من الجيش والشرطة وقوات الأمن الأخرى، مع تعزيز آليات المساءلة المدنية والعسكرية، وذلك لضمان الاستقرار في البلد على المدى الطويل.

٣٣ - وأكد المحاورون الحكوميون وأعضاء البرلمان من جديد التزامهم بتعزيز وحماية حقوق الإنسان وإنشاء اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان بالتعاون الوثيق مع البعثة. واعتبر القيام مؤخرا بتعيين مستشارة للرئيس معنية بشؤون العنف الجنسي وتجنيد الأطفال دليلا على التزام الرئيس بمكافحة العنف الجنسي المرتبط بالنزاع وتجنيد الأطفال واستخدامهم.

دال - الحالة الإنسانية

٣٤ - تظل جمهورية الكونغو الديمقراطية بيئة عمل معقدة، إذ توجد فيها أربع حالات طوارئ متنافسة من حيث الحدة، هي العنف والنزاع المسلح، وسوء التغذية، والأوبئة، والكوارث الطبيعية. ويقدر أن سبعة ملايين شخص بحاجة إلى المساعدة في جميع أنحاء البلد، منهم ٥,٢ ملايين شخص تشملهم خطة الاستجابة الإنسانية لعام ٢٠١٥. وهناك حوالي ٢,٧ مليون مشرد داخلي، لا سيما في كيفو الشمالية وكيفو الجنوبية وكاتانغا ومقاطعة أوريونتال. وعلى الرغم من أن بعض المشردين داخليا قد عادوا إلى مناطقهم الأصلية، لا تزال تحدث حالات تشريد جديدة بسبب استمرار انعدام الأمن.

هاء - تحقيق الاستقرار

٣٥ - في أعقاب إطلاق البرنامج الوطني لتحقيق الاستقرار وإعادة الإعمار في مناطق النزاع المسلح في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية، وافقت الأمم المتحدة على الاستراتيجية الدولية لدعم الأمن والاستقرار في عام ٢٠٠٨. وتقدم الاستراتيجية الإطارَ لمشاريع تحقيق الاستقرار في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية. ولحافظة مشاريعها الحالية ميزانية كلية تبلغ ٦٠ مليون دولار، بما في ذلك ٨ ملايين دولار مقدمة من صندوق بناء السلام. وتقوم منظومة الأمم المتحدة بتنفيذ مبادرات بربحة مشتركة في إطار استراتيجية الدعم وتحقق نتائج جيدة، على الرغم من أن هناك حاجة إلى تعزيز الصلة بين مختلف البرامج وجهود الحكومة فيما يتعلق بتحقيق الاستقرار.

٣٦ - و ”جزر الاستقرار“ هو نهج بارز اعتمدته البعثة مؤخرا كخطوة أولى نحو تحقيق الاستقرار في المناطق النائية حيث وجود الفريق القطري وقدرته على دعم بسط سلطة الدولة محدودان. ودوافع الشروع في مبادرة جزيرة الاستقرار ومؤشرات قياس التقدم فيها، بما في ذلك مساهمات الحكومة، أمران لا يفهمها جميع أصحاب المصلحة و لم يجر اطلاعهم

عليهما بوضوح. وثمة مخاوف من أن البعثة قد لا تملك قدرات إدارة البرنامج أو الموارد البشرية اللازمة لمواصلة تنفيذ هذا المفهوم في المدى المتوسط، في حين أن الصلات التي تربط مختلف أدوات وخطط تحقيق الاستقرار الموجودة ستحتاج إلى تحديد واضح، بالتنسيق الوثيق مع الحكومة.

٣٧ - وهناك تركيز محدود للبعثة ومنظومة الأمم المتحدة ككل على الاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية، والقضايا المتعلقة بالأراضي، والنزاعات الطائفية، على الرغم من وجود اتفاق على أن إدارة الموارد الطبيعية والشفافية ستكونان أساسيتين لتحقيق السلام والاستقرار والتنمية على نحو مستدام.

البعد الإقليمي

٣٨ - يتطلب إنهاء أعمال العنف المتكررة في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية عددا من الإجراءات الجماعية على الصعيد الإقليمي. وعلى النحو المبين في الفقرة ١٥ أعلاه، يظل تنفيذ إعلاني نيروبي أولوية ملحة، وسيسير التقدم جنبا إلى جنب مع المبادرات الرامية إلى بناء الثقة والاطمئنان المتبادلين في المنطقة. وإضافة إلى ذلك، سيساهم تعزيز التعاون الإقليمي، لا سيما في القطاع القضائي وتقديم المساعدة للاجئين وفقا للاتفاقات ذات الصلة، وتعميق التكامل الاقتصادي الإقليمي، ودعم المبادرات الإقليمية لمكافحة الاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية في تحقيق الاستقرار والتنمية في المنطقة.

واو - عملية الانتقال/نقل المهام

٣٩ - ثمة دروس يمكن استخلاصها من نقل المهام بين البعثة وفريق الأمم المتحدة القطري. إذ يفتقر نقل المهام إلى إطار استراتيجي، ويتخذ شكل نقل للمسؤوليات الفردية دون إيلاء ما يكفي من الاعتبار للميزة النسبية وقدرة الفريق القطري، ودور الحكومة، والاحتياجات المتغيرة على أرض الواقع، والتحديات اللوجستية وإعادة تشكيل وجود الأمم المتحدة عموما. ويتبين أن الإطار الزمني لعملية الانتقال هذه أطول من المدة المتوخاة التي هي ١٨ شهرا، ولا يمكن بعد تقديمه على أنه ''ناجح أو مكتمل''. كما لا يعكس النقل الطبيعة الانتقالية للعملية وإمكانية نقل بعض المهام إلى الحكومة. وكان يتعين القيام، في بيئة تبلغ نسبة نمو الميزانية فيها الصفر أو ما دونه، بضمان انخراط الشركاء والجهات المانحة منذ بداية العملية لضمان فهمهم لأهدافها والمخاطر التي تنطوي عليها، وتقديمهم الدعم لتنفيذها بنجاح.

رابعا – استراتيجية الخروج

٤٠ – تحقق الكثير في السنوات الـ ١٥ التي انقضت منذ إنشاء عملية حفظ السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩، ويقر المحاورون الكونغوليون أنفسهم بأنه تحقق انسحاب القوات المسلحة الأجنبية، وإعادة توحيد البلد، وإنشاء الحكومة الانتقالية، وإجراء عمليتي انتخاب وطنيتين. وقد حان الوقت الآن لإعادة تقييم وصياغة الشراكة الاستراتيجية بين جمهورية الكونغو الديمقراطية وبعثة الأمم المتحدة، وبين منظومة الأمم المتحدة والمجتمع الدولي الأوسع نطاقا. فبعد ١٥ عاما، تجد البعثة نفسها مندمجة في نسيج جمهورية الكونغو الديمقراطية، لا سيما في شرق البلد. لقد قامت عملية حفظ السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية بالتكيف على مر السنين للمساعدة على دعم الجهود الكونغولية لمواجهة التحديات الناشئة. وآن الأوان للحكومة كي تبدأ في إجراء مناقشات مع البعثة بشأن التسليم التدريجي للمهام التي تؤديها البعثة.

٤١ – وفيما يتعلق بدور البعثة المستقبلي واستراتيجيتها للخروج، لم تقدم الحكومة ما يكفي من التوضيحات بشأن رؤيتها للسنوات المقبلة. وثمة حاجة إلى إجراء مناقشات هادفة من أجل وضع رؤية مشتركة للطريقة التي يمكن بها للبعثة أن تغادر في نهاية المطاف جمهورية الكونغو الديمقراطية دون أن تتبدد المكاسب التي تحققت. ولئن حذر الشركاء الدوليون والمجتمع المدني وبعض أعضاء المعارضة السياسية من الخروج المبكر، أعربت الحكومة عن رأي مفاده أن قوة البعثة ينبغي أن تجري تخفيضا كبيرا لقوامها، واقترحت تخفيضا في حدود ٠٠٠ ٥ فرد بحلول نهاية عام ٢٠١٤، و ٠٠٠ ٧ فرد بحلول منتصف عام ٢٠١٥، دون تقديم الأساس المنطقي لهذين الرقمين، رغم الطلبات المتكررة المقدمة في هذا الصدد. وتكرر الطلب الداعي إلى خفض قوات البعثة في الخطاب الذي وجهه الرئيس كابيلا إلى الشعب الكونغولي في ١٥ كانون الأول/ديسمبر.

خامسا – الاعتبارات المتعلقة بالدعم

٤٢ – يؤثر كل من البنية التحتية السيئة والمنعدمة في كثير من الأحيان وافتقار الحكومة إلى الموارد على قدرة الشركاء الوطنيين والدوليين، بمن فيهم منظومة الأمم المتحدة، على العمل. إذ لا يمكن الوصول إلى الغالبية العظمى من أنحاء البلد في مدة زمنية معقولة سوى باستخدام النقل الجوي، ولا تكون خطوط الإمداد البرية سالكة في غالب الأحيان خلال موسم الأمطار أو حتى أنها تكون غائبة تماما. وقد أدى هذا الوضع إلى اعتماد كبير، إن لم يكن إلى اتكال،

على موارد البعثة، بما في ذلك أصول النقل الجوي والبري. ففي بعض المناطق، حلت البعثة بحكم الواقع محل الحكومة والسلطات المحلية في توفير خدمات النقل والخدمات اللوجستية.

٤٣ - ومع أن البعثة عززت وجودها في الشرق، فقد تم إلى حد كبير تفكيك بنيتها الأساسية اللوجستية في غرب البلد. وهذا ما يؤثر على قدرة البعثة على نقل الأفراد النظاميين بسرعة لحماية المدنيين المعرضين للخطر في الغرب، إذ اقتضت الحالة ذلك، وكذلك دعم أنشطة الفريق القطري بشكل أعم. وقدرة مكاتب الاتصال التابعة للبعثة في عواصم المقاطعات الغربية على تنفيذ الولاية محدودة.

٤٤ - وثمة حاجة إلى زيادة تبسيط وتعظيم استخدام البعثة للقدرات الموجودة وكذلك للموارد البشرية واللوجستية، والمالية، وموارد تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، لا سيما وأن البعثة تقوم بتعديل وجودها من خلال الاستعراض المتواصل للمواقع وعمليات النشر.

سادسا - سلامة موظفي الأمم المتحدة وأمنهم

٤٥ - لا تزال التهديدات الأمنية التي تواجه موظفي الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية غير مستقرة. فقد شهدت كينشاسا وغيرها من المناطق في غرب البلد مستويات تهديد منخفضة نسبيا، على الرغم من أن معدلات الجريمة لا تزال مصدر قلق. وفي شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية، ظلت التهديدات الأمنية الناجمة عن الاشتباكات المسلحة والاضطرابات المدنية العنيفة، التي كثيرا ما تتفاقم بسبب التوترات السياسية، مصدرا للقلق. ويمكن أن تؤثر زيادة التوتر والعنف في الفترة التي تسبق الانتخابات على سلامة وأمن موظفي الأمم المتحدة في جميع أنحاء البلد. وعموما، لم يؤد الدعم المقدم من البعثة إلى العمليات التي تقودها القوات المسلحة ضد الجماعات المسلحة إلى أي زيادة ملحوظة في التهديدات ضد موظفي الأمم المتحدة، على الرغم من أن الحالة الأمنية المعقدة والمتقلبة في منطقة بيني كانت لها آثار على الموظفين نتجت جزئيا عما يبدو أنه حملة لتشويه صورة البعثة وتقويض ثقة المواطنين بها.

سابعا - التوصيات

ألف - تنفيذ إطار السلام والأمن والتعاون، والانتخابات

٤٦ - يوصى بأن تقوم البعثة بمزيد من التركيز على تنفيذ ولايتها السياسية بترشيد أنشطتها، وفي الوقت نفسه، تكثيف الحوار مع الحكومة بشأن مسائل السياسة العامة

الأساسية. وهذا قد يتطلب إدخال بعض التعديلات على تشكيلتها، بطرق منها تعزيز فريق الإدارة العليا في مقر البعثة في كينشاسا لكفالة العمل على المستوى الاستراتيجي مع الحكومة وسائر الشركاء الرئيسيين على المستوى المناسب. وسيكون من الضروري أن يواصل الممثل الخاص للأمين العام بذل مساعيه الحميدة من أجل المساهمة في تهيئة بيئة مواتية للانتخابات، وتيسير تنفيذ الالتزامات الوطنية بموجب إطار السلام الأمن والتعاون، فيما يتعين على المبعوث الخاص للأمين العام لمنطقة البحيرات الكبرى أن يواصل التركيز على الالتزامات الإقليمية والقيام بدور في بناء الثقة فيما بين الجهات الفاعلة الإقليمية.

٤٧ - ويوصى بأن يقوم كل من البعثة وفريق الأمم المتحدة القطري بدعم إجراء الانتخابات الرئاسية والتشريعية وانتخابات المقاطعات والانتخابات المحلية وفقا للدستور. وينبغي للبعثة أن تقدم الدعم السياسي وأن تعزز تكافؤ الفرص لكل المرشحين، فيما سيحدد مستوى الدعم اللوجستي بعد وضع خريطة طريق الدورة الانتخابية وميزانيتها. وينبغي أن يقيَّم ويُستعرض باستمرار تقديم الدعم اللوجستي حسب التقدم الذي تُحرزه السلطات الكونغولية في توجيه العملية الانتخابية، وذلك وفقا للمعايير المبينة في الفقرة ١٦ من قرار مجلس الأمن ٢٠٥٣ (٢٠١٢). والدعم اللوجستي المحتمل تقديمه للعملية الانتخابية ستكون له آثار كبيرة من حيث الدعم، ولا سيما في المناطق غير المتأثرة بالنزاع التي قامت البعثة بتقليص وجودها فيها. وهذا ما سيتطلب إعداد خطط طوارئ، من أجل كفالة القيام بالنشر المؤقت في الوقت المناسب في المناطق التي تم فيها تقليص وجود البعثة بدرجة كبيرة، مع مراعاة الموارد المتاحة وترتيبات التعاون بين البعثات.

٤٨ - وتتطلب العملية الانتخابية المقبلة من البعثة تعزيز قدراتها على الرصد والتحليل في كينشاسا، لتبقى ملمة بالحالة في جميع أنحاء البلد، بما في ذلك مناطق الغرب حيث قلصت وجودها. وينبغي أن يظل رصد انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الدولي لحقوق الإنسان والإبلاغ عنها جزءا أساسيا من ولاية البعثة قبل الانتخابات وأثناءها وبعدها.

٤٩ - وينبغي أن تواصل البعثة تقديم الدعم للحكومة في تنفيذ التزاماتها الوطنية بموجب إطار السلام والأمن والتعاون فيما يتعلق بإصلاح قطاع الأمن، وذلك بوسائل منها توفير المشورة التقنية والدعم في مجال الأمن المادي وإدارة المخزونات. وعلى الرغم من أن تدريب القوات المسلحة لجمهورية الكونغو ووحدات الشرطة الوطنية الكونغولية لا يزال أمرا أساسيا، ينبغي ربط أي برنامج لتدريب القوات المسلحة بإنشاء سلسلة إمداد ناجعة داخل الجيش من أجل كفالة استدامة الجهود واستمرارية الاستثمار. وينبغي أن تأخذ عملية التدريب في الاعتبار أيضا طلبات الحكومة المتعلقة بالمعدات والهياكل الأساسية والخدمات

الاجتماعية. ويوصى بأن تواصل البعثة الإسهام في وضع صيغة واقعية ومتوازنة للمساعدة في مجال إصلاح قطاع الأمن، تشمل عناصر الإدارة، والمساءلة، والرقابة البرلمانية.

٥٠ - وينبغي أن تستمر الجهود الرامية إلى كفالة التعاون الوثيق بين البعثة ومكتب المبعوث الخاص لمنطقة البحيرات الكبرى. وينبغي أن تركز هذه الجهود على دعم تنفيذ الالتزامات الإقليمية بموجب الإطار، ومنها تعزيز التعاون الإقليمي وتعميق التكامل الاقتصادي، مع القيام في الوقت نفسه بتنسيق المبادرات الرامية إلى التصدي للأسباب الجذرية للنزاع، بم في ذلك الانقسام العرقي، وقضايا الأرض واللاجئين، والاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية.

باء - شل نشاط الجماعات المسلحة وحماية المدنيين وحقوق الإنسان

٥١ - يظل شل نشاط الجماعات المسلحة ونزع سلاحها مطلبا أساسيا للبعثة. ولذلك يوصى بتمديد فترة نشر لواء التدخل التابع لقوة البعثة لمدة عام آخر. ولكن ينبغي إعادة تنشيط اللواء لكي يقوم بدور قيادي في التخطيط والقتال في العمليات الهجومية المشتركة مع القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية، ويتخذ إجراءات انفرادية عند الضرورة وحسب الاقتضاء للاضطلاع بمسؤوليته في شل نشاط الجماعات المسلحة. وفي الوقت نفسه، يجب أن تصبح الألوية الإطارية أكثر انخراطا في العمليات المشتركة.

٥٢ - وكذلك يجب أن تقوم الألوية الإطارية التابعة للبعثة بدور أكثر فعالية في حماية المدنيين عن طريق الردع، وعند الاقتضاء، منع الجماعات المسلحة ووقفها عن استخدام العنف ضد السكان. وسوف تُتَّخذ التدابير لإعداد البلدان المساهمة بقوات للقيام بعمليات ترمي إلى التخفيف من خطر الجماعات المسلحة وتوفير الحماية للمدنيين، وذلك بوسائل تشمل استعمال القوة الفتاكة. وينبغي أن تكون القوات العسكرية وقوات الشرطة أحسن استعدادا للقيام بمهام الحماية، بما في ذلك منع العنف الجنسي المرتبط بالنزاع. لذلك يتعين على البلدان المساهمة بوحدات وبأفراد الشرطة أن تكفل، من خلال التصديق الذاتي، أن يكون الأفراد الذين ينشرون قد تلقوا التدريب السابق للنشر في مجال حماية المدنيين. وينبغي مواصلة الجهود المبذولة على مستوى البعثة من أجل ''توحيد'' القوة في إطار مفهوم عمليات وحيد وقواعد اشتباك تمكنها من أداء مهمتها، وذلك لكفالة التحديد الواضح للأدوار المختلفة لكن متكاملة لكل من الألوية الإطارية ولواء التدخل.

٥٣ - وعلى الرغم من أن الحماية المادية للمدنيين من العنف تظل مهمة، ينبغي أن يكون هناك تركيز إضافي على الحماية بواسطة العمليات السياسية والمدنية، وجهود المصالحة على

مستوى المجتمع المحلي، وتهيئة بيئة توفر الحماية بالتنسيق الوثيق مع فريق الأمم المتحدة القطري والجهات الفاعلة في مجال الحماية. وينبغي أن تسعى البعثة إلى تحسين قدراتها على توليد قدر أكبر وأحسن جودة من الاستخبارات البشرية والتحليل، مع مضاعفة جهودها من أجل معالجة الأسباب الجذرية للنزاع. وفي الوقت نفسه، سيكون من المهم مواصلة إعطاء الأولوية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان والجهود الرامية إلى مكافحة الإفلات من العقاب، وذلك بوسائل تشمل تقديم الدعم لنظم العدالة العسكرية والمدنية، ولتنفيذ خطة العمل المتعلقة بمنع أعمال تجنيد الأطفال واستخدامهم والتصدي لها، وخطة العمل الرامية إلى منع ومواجهة العنف الجنسي الذي ترتكبه القوات المسلحة.

٥٤ - ويوصى بتحقيق تحول في قوة البعثة لتصبح أكثر كفاءة وفعالية في تنفيذ الولاية. وسيشمل ذلك تنقيح مفهوم العمليات بحيث تصبح القوة أكثر مرونة وقدرة على التنقل، وبإمكانها استباق الأزمات أو التصدي لها بسرعة، مع إزالة مواضع التكرار. وسيتطلب هذا التحول وجود أنواع مختلفة من قوات المناورة، وأصول استخبارات وطيران أحسن أداء، ومعدات أخف، وعدد أقل من القواعد الثابتة للعمليات، ويتطلب كذلك مرونة الدعم اللوجستي، وقبل كل شيء استعداد جميع البلدان المساهمة بقوات للمشاركة في مهام الحماية. وستتمكن القوة بفضل عملية نشر الوحدات القابلة للنشر السريع خلال الأشهر المقبلة من العمل بشكل أكثر فعالية داخل مساحة جغرافية أكبر، وبذلك تنتفي الحاجة إلى بعض القدرات الثابتة. وحددت القوة أيضا بعض الأصول العسكرية التي لا تستخدم على نحو كاف ويمكن إعادتها إلى الوطن دون إلحاق ضرر بقدرة البعثة على تنفيذ العمليات. واستنادا إلى هذه التدابير الرامية إلى زيادة الفعالية، وفي ضوء تحسُّن الحالة الأمنية في بعض أنحاء البلد، يوصى بتخفيض القوام المأذون به للبعثة بمقدار ٢ ٠٠٠ جندي. وأي تخفيض يتجاوز الرقم الموصى به ستكون له تأثيرات سلبية على قدرة القوة على تنفيذ ولايتها.

٥٥ - وستتطلب عملية تحول قوة البعثة وضع مفهوم دعم عسكري متكامل للعمليات يكفل استجابة متصلة ومتنقلة ومرنة، كما يضمن استعراض ترتيبات الطيران الحالية. وسيتطلب تنفيذ ذلك بذل الوقت والتخطيط المسبق والموارد، لأن التحول ستترتب عليه آثار لوجستية ومالية كبيرة.

٥٦ - ويتعين على البعثة أن تواصل تركيزها العملياتي على الشرق. ويوصى بأن تعيد البعثة النظر في عمليات النشر شمال كاتانغا بالتشاور الوثيق مع الحكومة، بهدف تعزيز الدعم الذي تقدمه في مجال التصدي للأزمات. وينبغي أن يشمل هذا بحث سبل توسيع نطاق الجهود المبذولة لتحقيق الاستقرار عن طريق خطة الحكومة لتحقيق الاستقرار وإعادة الإعمار،

والاستراتيجية الدولية لدعم الأمن والاستقرار لتشمل كاتانغا، وبذل المساعي الحميدة، نظرا لكون بعض النزاعات ذا جذور سياسية. وتلزم إعادة النظر في نشر وحدات الشرطة المشكّلة وفرادى ضباط الشرطة نظرا إلى احتمال ازدياد تحديات حفظ القانون والنظام خلال العملية الانتخابية المقبلة، مع مراعاة ولاية البعثة المتمثلة في حماية المدنيين في جميع أنحاء البلد. وقد يكون عدد أفراد الشرطة التابعين للبعثة من وحدات الشرطة المشكّلة وفرادى الضباط غير كاف لتنفيذ ولاية البعثة خلال هذه الفترة الحساسة. ولكن هناك ضرورة ملحة لتعويض الوحدتين اللتين نشرتا إلى بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان في وقت سابق من هذا العام. وينبغي أن تتواصل الجهود الرامية إلى بناء قدرات ضباط الشرطة الوطنية الكونغولية من أجل المساهمة في حماية المدنيين.

٥٧ - وينبغي أن تواصل البعثة إعطاء الأولوية لعملها في مجال الرصد والإبلاغ عن انتهاكات القانون الإنساني الدولي وقانون حقوق الإنسان، ولا سيما أعمال القتل والعنف الجنسي والانتهاكات الجسيمة المرتكبة ضد الأطفال، مع قيامها في نفس الوقت بتقديم الدعم إلى الحكومة في جهودها الرامية إلى معالجة تبعات الانتهاكات السابقة الواسعة النطاق، وذلك من خلال آليات العدالة الانتقالية وتعزيز الجهود المبذولة لمكافحة الإفلات من العقاب. وينبغي لخلايا دعم الادعاء التابعة للبعثة أن تزيد من تركيزها على تقديم الدعم لأعمال التحقيق والمحاكمة في الجرائم الخطيرة المتورط فيها قادة من القوات المسلحة لجمهورية الكونغو. وينبغي تقديم الدعم لعملية إصلاح قطاع العدالة، بالشراكة الوثيقة مع فريق الأمم المتحدة القطري. وينبغي أيضا دعم إنشاء وتعزيز آليات المساءلة داخل قوات الأمن والدفاع.

٥٨ - ويوصى بأن تواصل البعثة توفير الدعم اللوجستي للقوات المسلحة مع الامتثال الصارم لسياسة بذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان، وذلك في إطار خطة شاملة لنقل المسؤوليات الأمنية إلى تلك القوات. وينبغي أن يكون الدعم مشروطا بالتقدم الذي تحرزه السلطات الكونغولية نحو إنشاء سلسلة إمداد ناجعة داخل القوات المسلحة الكونغولية. وينبغي أن يترافق ذلك مع بذل الجهود لتعزيز خضوع القوات المسلحة للمساءلة واحترامها لحقوق الإنسان. وخلال العام الماضي، ونتيجة لاشتداد حدة العمليات العسكرية ضد الجماعات المسلحة، قامت البعثة بزيادة الدعم اللوجستي الذي تقدمه إلى القوات المسلحة الكونغولية بنسبة ٢٢٦ في المائة. وتقدم البعثة الدعم لعدد متوسطه ٠٠٠ ٢٧ جندي من القوات المسلحة يوميا، وذلك بحصص الإعاشة وبتزويد ٢٤٧ مركبة تابعة للقوات المسلحة بالوقود لغرض العمليات المشتركة.

نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج

٥٩ - على الرغم من أن البعثة تشجع المزيد من مشاركة الحكومة وأخذها بزمام الأمور، فإن الدعم الذي تقدمه لعمليات نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج ذو أهمية بالغة. وينبغي أن يستند ذلك إلى تقسيم واضح للمسؤولية بين الحكومة وشركائها، بما في ذلك البعثة. ونظرا لأن البرنامج الوطني لن يشمل سوى الأفراد الكونغوليين المنخرطين في الجماعات المسلحة الوطنية والأجنبية، ستلزم قنوات أخرى للمقاتلين الأجانب، بما في ذلك برنامج نزع السلاح والتسريح والإعادة إلى الوطن وإعادة التوطين وإعادة الإدماج. ولذلك سيتعين مواصلة أنشطة نزع السلاح والتسريح والإعادة إلى الوطن وإعادة التوطين وإعادة الإدماج، ولكن يمكن تقليصها بمجرد حل الجانب الأكبر من الجماعات المسلحة الأجنبية.

جيم - تحقيق الاستقرار

٦٠ - إن دعم استعادة الحد الأدنى من سلطة الدولة بشكل مستدام وبسطها لتشمل المناطق المحررة من الجماعات المسلحة، يتطلب تعزيز التزام الحكومة بأن تقوم بنشر الجهاز الإداري للدولة، ويشمل ذلك أفراد الشرطة والقضاء وموظفي السجون، وما يلزم من موارد. ولذلك يوصى بأن تقوم البعثة بتعزيز أنشطتها في مجال الدعوة والمشاركة السياسية على الصعيد الوطني لضمان أخذ الحكومة بزمام الأمور بالقدر اللازم. وينبغي أن تسير هذه الجهود جنبا إلى جنب مع المساعدة التقنية المحددة الهدف المقدمة إلى نظامي القضاء والسجون الوطنيين من أجل تعزيز إصلاح قطاع العدالة والمؤسسات الإصلاحية، وتطوير مؤسسات وعمليات العدالة الجنائية المستقلة والناجعة بالتعاون الوثيق مع الفريق القطري.

٦١ - وهناك عدد من أدوات وخطط تحقيق الاستقرار (خطة الحكومة لتحقيق الاستقرار وإعادة الإعمار، والاستراتيجية الدولية لدعم الأمن والاستقرار، وجزر الاستقرار)، ولكن لا يوجد على ما يبدو نهج مشترك داخل منظومة الأمم المتحدة نفسها. وتعتبر جزر الاستقرار تدابير قصيرة الأجل للمعالجة المؤقتة. كما أن استخدام المشاريع السريعة الأثر لتحقيق الاستقرار ليس أمرا مستداما. وينبغي ربط مبادرات جزر الاستقرار بالاستراتيجية الدولية لدعم الأمن والاستقرار وغيرها من برامج الأجل المتوسط والأجل الأطول، وينبغي زيادة إيضاح الطبيعة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار. ويوصى بمواءمة المساهمات التي تقدمها الأمم المتحدة في خطة تحقيق الاستقرار وتنسيقها في إطار التنقيح المقبل لإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية.

٦٢ - ويوصى بمشاركة أقوى من جانب الأمم المتحدة لمعالجة الأسباب الجذرية للنزاع، وذلك بوسائل منها دعم مبادرات إدارة الموارد الطبيعية وآليات حل النزاعات ومنع نشوبها. وستستخدم البعثة المساعي الحميدة لتشجيع ترسيخ هيكل مدني وطني فعال لمراقبة أنشطة التعدين الرئيسية والإدارة المنصفة لاستخراج وتجارة الموارد الطبيعية في الشرق، وستجعل جهودها في هذا المجال مقترنة بخبرات وكالات الأمم المتحدة والمؤسسات المالية الدولية.

دال - عملية الانتقال/نقل المهام

٦٣ - يوصى بأن تعاد صياغة المناقشة من ''نقل المهام'' إلى فترة الانتقال وإعادة تشكيل وجود الأمم المتحدة في البلد. وإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية هو الإطار العام الذي تجري فيه مناقشة عملية الانتقال، لذلك ينبغي تعديل إعادة تنظيم الأدوار والمسؤوليات في سياق استعراضه المقبل في السنة القادمة. وينبغي نقل أنشطة بناء القدرات وأنشطة تحقيق الاستقرار الأطول أجلا إلى الفريق القطري قدر المستطاع في المجالات التي يتمتع فيها بميزة نسبية. ومن أجل تيسير الانتقال السلس، ينبغي بحث تدابير مبتكرة، منها وضع إطار مالي متكامل، يمكن أن تتيح المزيد من التعاون بشأن الترتيبات الانتقالية بين البعثة وفريق الأمم المتحدة القطري.

هاء - استراتيجية الخروج

٦٤ - نظرا لأن عدة تحديات سياسية وأمنية لا تزال قائمة، ينبغي أن يكون خروج بعثة الأمم المتحدة تدريجيا وعلى مراحل ويرتبط بأهداف معينة تضعها الحكومة بالاشتراك مع البعثة وفريق الأمم المتحدة القطري، وبالتشاور مع أصحاب المصلحة الآخرين. ويوصَى بأن تشرع البعثة والحكومة في إجراء حوار استراتيجي من أجل وضع أهداف مشتركة يتفق الطرفان على المساهمة في تحقيقها. فمن شأن إنجازها أن يفضي إلى الحد تدريجيا من المهام الموكلة إلى البعثة ومن قدراتها. ويُوصى أيضا بأن تشترك الحكومة مع البعثة في وضع خريطة طريق واستراتيجية خروج خلال الأشهر المقبلة. وأن يتم ذلك استنادا إلى تقييم مشترك لتطور الشراكة حتى الآن، وبناء على نتائج عملية التقييم المشتركة المنتظمة التي بدأتها في عام ٢٠١٠ كل من البعثة والحكومة. وينبغي أن تتضمن خريطة الطريق أهدافا يتم الاتفاق عليها بين الجانبين وتشمل جداول زمنية ويتم الاسترشاد بها في الخفض التدريجي لقوام البعثة. وبمجرد وضع خريطة الطريق، ينبغي إجراء تقييم مشترك بشكل دوري كي يتسنى تصحيح المسار عند الضرورة.

٦٥ - وينبغي أن تقترن خريطة الطريق لخروج البعثة بجهود مكثفة من جانب المجتمع الدولي من أجل تعزيز التعاون الإقليمي بغية تقليل التهديدات الخارجية والمخاطر التي تهدد عملية توطيد السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية إلى أدنى حد ممكن.

ثامنا - ملاحظات

٦٦ - لا تزال الحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية ومنطقة البحيرات الكبرى معقدة وتتطلب اهتماما مستمرا من جانب مجلس الأمن. ولا يزال إطار السلام والأمن والتعاون أداة مناسبة وصالحة لكسر حلقة دورات العنف المتكررة في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية ومنطقة البحيرات الكبرى. وكانت قد تحققت نتائج مهمة مع الهزيمة العسكرية لحركة ٢٣ مارس. ولكن لم يتحقق سوى تقدم محدود في ترجمة الالتزامات السياسية بموجب الإطار إلى عمل ملموس، بما في ذلك إزاء تنفيذ إعلاني نيروبي واستسلام القوات الديمقراطية لتحرير رواندا. ولكي يحقق الإطار نتائجه المرجوة، ثمة حاجة إلى إحراز مزيد من التقدم المطرد. ويظل من الضروري مواصلة العمليات العسكرية الرادعة ضد الجماعات المسلحة الأجنبية والكونغولية. إلا أن هناك حاجة بالتوازي إلى مضاعفة الجهود الرامية إلى النهوض بالعمليات السياسية والإصلاحية لما لها من أهمية كبرى. وتظل هذه العمليات السبيل الرئيسي لمعالجة الأسباب الجذرية للنزاع، وإنهاء العنف وتهيئة الظروف المواتية لتحقيق السلام الدائم والاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية ومنطقة البحيرات الكبرى.

٦٧ - وإنني أشعر بالقلق إزاء استمرار الهجمات على المدنيين في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية واستمرار التوترات السياسية المتصلة بالعملية الانتخابية المقبلة، فهي تعكس هشاشة الوضع على صعيد البلد بأكمله واستمرار الحاجة إلى وجود البعثة. وتظل المساعي الحميدة لممثلي الخاص ضرورية للمساعدة في تهيئة الظروف المواتية لإجراء عملية انتخابية حرة ونزيهة وتتسم بالمصداقية ومقبولة من أصحاب المصلحة جميعا، ولتيسير تنفيذ الالتزامات الوطنية بموجب إطار السلام والأمن والتعاون.

٦٨ - لقد هالتني عمليات القتل التي استهدفت المئات من المدنيين الأبرياء وما نجم عنها من تشريد للسكان في بيني، كما أشجب الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان وللقانون الإنساني الدولي التي تقع في أجزاء أخرى من البلد، فهي أيضا أمر غير مقبول. لقد عانى الشعب الكونغولي من انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان، ولن يتحقق السلام والاستقرار الطويل الأجل بدون عدالة واحترام لحقوق الإنسان. ويجب ألا يفلت المسؤولون عن وقوع انتهاكات للقانون الإنساني الدولي وانتهاكات وتجاوزات لحقوق الإنسان من العقاب.

وبشكل خاص، يجب إلقاء القبض على مرتكبي جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية ومحاسبتهم. ويظل تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، بشتى الطرق بما في ذلك من خلال الإبلاغ العام، يشكل جانبا هاما من جوانب ولاية البعثة. وأؤكد من جديد أن موظفي الأمم المتحدة يجب ألا يتعرضوا أبدا للتهديد أو العقاب على تأدية عملهم، الذي يستند إلى ميثاق الأمم المتحدة، والذي صدر به تكليف في هذه الحالة من مجلس الأمن. وبالتالي، فإن طرد مدير المكتب المشترك لحقوق الإنسان من جمهورية الكونغو الديمقراطية أمر غير مقبول.

٦٩ - وبالرغم من النتائج الأولية، ثمة حاجة إلى بذل المزيد من الجهد من أجل شل نشاط الجماعات المسلحة الأجنبية والكونغولية بغية الحد من الخطر الذي تشكله إلى مستوى يمكن لمؤسسات العدالة الوطنية والمؤسسات الأمنية التعامل معه. وهذا لا يتطلب أن تكون البعثة أقوى وأكثر فعالية فحسب، وإنما يتطلب أيضا المزيد من الالتزام من جانب الحكومة بالعمل المشترك مع البعثة من أجل التصدي لتلك الجماعات واستعادة سلطة الدولة وإيجاد حلول دائمة للمقاتلين السابقين. إن الإسراع بشل نشاط القوات الديمقراطية لتحرير رواندا وتحالف القوى الديمقراطية أمر أساسي للسلام والاستقرار في الأجل الطويل. لذا فإنني أهيب بأصحاب المصلحة جميعا إلى كفالة أن يظل الموعد النهائي المحدد للانتهاء من نزع السلاح الطوعي للقوات الديمقراطية لتحرير رواندا، وهو ٢ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥، ملزما وغير قابل للتفاوض. والبعثة مصممة على اتخاذ إجراء وفقا لولايتها في حالة عدم الالتزام بالموعد النهائي.

٧٠ - وقد ثبت أن إنشاء لواء التدخل التابع للبعثة كان بمثابة أداة قيمة لدعم الأهداف العامة للإطار. ومن ثم ينبغي تمديد فترة نشره. ولكن هناك حاجة إلى اتخاذ تدابير عاجلة من أجل إعادة تنشيط اللواء، وضمان مساهمة أكثر نشاطا في الوقت نفسه من الألوية الإطارية سواء فيما يتعلق بعمليات شل نشاط الجماعات المسلحة أو حماية المدنيين. إن حدوث تحول في قوة البعثة لن يؤدي وحده إلى إجراء التغييرات اللازمة لتنفيذ ولايتها بمزيد من الفعالية؛ حيث يجب أن يشمل ذلك تغييرا في سلوك بعض البلدان المساهمة بقوات. ويجب أن يكون لدى جميع الوحدات الاستعداد التام لاستخدام القوة المسلحة ضد الذين يشكلون خطرا على السكان المدنيين، وأن تفعل ذلك على نحو استباقي. وكما ورد في الفقرتين ٤١ و ٥٤ أعلاه، واستنادا إلى التدابير الرامية إلى زيادة الفعالية وتحسين الحالة الأمنية في بعض أنحاء البلد، يوصى بتخفيض قوام البعثة المأذون به بما مقداره ٢ ٠٠٠ جندي؛ وأي تخفيض يتجاوز الرقم الموصى به من شأنه التأثير، في ظل الظروف الراهنة، على قدرة البعثة على تنفيذ ولايتها.

٧١ - وبالنظر إلى التحديات السياسية والأمنية المتعددة التي لا تزال قائمة، تظل الأولويات الاستراتيجية للبعثة المنصوص عليها في القرار ٢١٤٧ (٢٠١٤) صالحة. وينبغي أن تركز البعثة على هذه الأولويات وأن تواصل تكييف أنشطتها، والعمل في الوقت نفسه على تكثيف الحوار مع كل من فريق الأمم المتحدة القطري والحكومة من أجل التحضير معهما لنقل مهام محددة من البعثة.

٧٢ - وتظل معالجة البعد الإقليمي للنزاع في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية أمرا ضروريا. ويجب تعزيز الجهود الرامية إلى معالجة المصادر الثنائية للتوتر، والعلاقات الاقتصادية عبر الحدود وعودة اللاجئين حتى يتسنى لنا الانتقال من مرحلة إدارة الأزمات وإيجاد حل فعلي لنزاع دام عقدين من الزمن في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

٧٣ - إن بعثة الأمم المتحدة لن تبقى إلى الأبد في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وينبغي أن يكون خروجها تدريجيا وعلى مراحل بغرض الحفاظ على المكاسب والاستثمارات التي تحققت حتى الآن، وتجنب انتكاسة كبيرة تعيد البلد إلى حالة عدم الاستقرار أو النزاع. وينبغي أن يظل المعيار الرئيسي الذي يحكم التخفيض التدريجي لقوام البعثة هو تقلص التهديد الذي تشكله الجماعات المسلحة الكونغولية والأجنبية على المدنيين، وإنشاء مؤسسات للدولة أقوى وأكثر خضوعا للمساءلة، وترسّخ الممارسات الديمقراطية التي تحد من خطر عدم الاستقرار. إن العناصر الرئيسية التي تعجل في نهاية المطاف برحيل البعثة هي التقدم المحرز في إصلاح قطاع الأمن وبناء مؤسسات ذات كفاءة مهنية وخاضعة للمساءلة، وإجراء عملية انتخابية تتسم بالمصداقية وما سيترتب عليها من نقل سلمي للسلطة. وكما ورد في الفرع السابع من هذا التقرير، فإنني أهيب بالحكومة أن تدخل في حوار على المستوى الاستراتيجي مع البعثة من أجل الاشتراك في وضع خريطة طريق واستراتيجية للخروج تستندان إلى أهداف مشتركة يتفق الطرفان على المساهمة في تحقيقها. وينبغي النظر إلى هذا الحوار باعتباره فرصة لإعادة رسم شكل الشراكة بين الأمم المتحدة والحكومة وتحسين التعاون بينهما، الأمر الذي سييسر إلى حد كبير عملية نقل المسؤوليات من البعثة إلى الحكومة وخروج البعثة.

٧٤ - ولن يكون هناك سلام دائم في جمهورية الكونغو الديمقراطية ومنطقة البحيرات الكبرى بدون تنمية. إن النمو في الممتلكات وفي قطاعي المصارف والموارد الطبيعية لم ينعكس بالقدر الكافي في شكل زيادة في الإيرادات الحكومية ولم يترجم إلى تحسن في الظروف المعيشية للسكان عموما. وهناك حاجة إلى معالجة أسباب هذا النمو الذي لا يقوم على إعادة التوزيع، مع اتخاذ تدابير ملموسة في الوقت نفسه لتحسين إدارة الموارد الطبيعية وتعزيز الإصلاحات الإدارية الرئيسية.

٧٥ - وأخيرا، أود أن أعرب عن تقديري الصادق لممثلي الخاص لجمهورية الكونغو الديمقراطية ورئيس البعثة، مارتن كوبلر، ومبعوثي الخاص إلى منطقة البحيرات الكبرى، سعيد جنيت، والرجال والنساء العاملين في البعثة، وفريق الأمم المتحدة القطري وجميع العاملين في مجال المساعدات الإنسانية على جهودهم التي لا تكل في جمهورية الكونغو الديمقراطية ومنطقة البحيرات الكبرى.